بيان ممثل جمهورية فيجي

إنه لشرف لي أن أتحدث أمام هذا الحشد الموقر بمناسبة انعقاد الدورة الثانية والأربعين لمجلس محافظي الصندوق. بادئ ذي بدء، دعوني أنقل إليكم التحيات الحارة لحكومة وشعب جمهورية فيجي.

تشترك فيجي مع الصندوق في شراكة مثمرة وحارة منذ أكثر من 40 سنة. وقد شهدنا تطور الصندوق في هذه العقود السابقة، الذي وعلى الرغم من صغره حجمه، غدا شريكا قيما لا في فيجي فقط وإنما أيضا بين الدول الجزرية الأخرى في المحيط الهادي. وبالفعل، فإن شراكتنا مع الصندوق مبنية على قيمنا المشتركة وعلى ثوابتنا في ضمان أن لا يتخلف أحد عن الركب، وضمان أن تتشاطر الشرائح الريفية البعيدة من مجتمعنا فوائد الازدهار والنمو. وبالفعل، يعد هذا الأمر بمثابة الركن الأساسي لجدول أعمال التنمية للحكومة الفيجية، ونحن مصرون على الاستمرار في الشراكة مع الصندوق في سعينا لتحقيق هذا الهدف.

لقد أجرت فيجي انتخاباتها الثانية الديمقراطية بحق في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، حيث حظيت الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء Voreqe Bainimarama، مرة أخرى بثقة الشعب للاستمرار في المسار التحولي الذي وضعته للبلاد. وقد شهد العقد الماضي استمرارا غير مسبوق في تحديث البنى التحتية للبلاد، وتخفيف عبء تكاليف التعليم على الأباء، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاع العام. وقد ترجمت هذه التغييرات إلى نمو متواصل على مدى تسع سنوات، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ فيجي.

وقد سمح هذا الازدهار في اقتصاد فيجي للحكومة بزيادة استثمارها في البنى التحتية الريفية، مما أفاد حوالي 44 بالمائة من سكان فيجي الذي يعيشون في الجزر الخارجية والريفية.

سيدي الرئيس، يبقى هذا التركيز على الاستثمار في المجتمعات الريفية النائية أولوية أساسية لحكومتنا. وبالفعل، فإن المشروع الحالي الذي يموله الصندوق، وهو مشروع الشراكة الزراعية في فيجي، يرفد هذا التركيز من خلال مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يعيشون في المرتفعات على زيادة دخولهم وأيضا على تحسين أمنهم الغذائي والتغذوي.

وبهذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للصندوق، من بين الشركاء الإنمائيين الأخرين، على انخراطه الاستباقي مع الحكومة لدعم أهدافها الاستراتيجية. ونتطلع للاستمرار في البناء على شراكتنا هذه في العقود القادمة.

سيدي الرئيس، لقد شعرنا بالصلة الكبيرة للموضوع المختار لدورة مجلس المحافظين الثانية والأربعين هذه، "الابتكار الريفي وروح ريادة الأعمال". وقد وجدنا بأن الاستثمار في شعبنا هو أكثر الاستثمارات مكافأة لنا مما يمكن لنا تحقيقه. وبالتالي فقد سعت حكومة فيجي لتحقيق ذلك بحماس متجدد لرعاية العقول الشابة في وقتنا الحاضر، والتي ستقود الأمة نحو المزيد من الازدهار والصمود في المستقبل. لقد شهدنا استثمارات غير مسبوقة في التعليم، علاوة على مبادرات التمكين المجتمعي.

سيدي الرئيس، فيجي كغيرها من الدول النامية الجزرية الصغيرة في مواجهة مع أثار تغير المناخ. وكما تعلمون جميعكم، ومن خلال قيادة رئيس الوزراء، فقد غدت فيجي مستقطبا قويا للتأييد لإجراءات أكبر للتصدي لتغير المناخ. وعلى المستوى المحلي،

تعتمد قدرة مجتمعاتنا على استمرار في الازدهار في وجه أثار تغير المناخ إلى حد كبير على الابتكار والاستفادة من الروح الريادية لإيجاد الحلول المستدامة. وذلك كان تركيز حكومتنا.

وفي هذا الصدد، نرحب بهذا التركيز على الابتكار، ونحن متلهفون على التعلم منكم عن كيفية الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتنمية المشروعات الصغيرة التي يمكن لها التطرق للعديد من هذه التحديات.

تعتبر الزراعة محورية في جدول أعمال التنمية الاقتصادية في البلاد. وعلى مدى السنين، تم إحراز بعض التقدم الإيجابي في هذا القطاع نتيجة للمبادرات الجديدة التي اتخذتها الحكومة والتدخلات المستمرة لشركائنا العالميين مثل الاتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق، وغيره. وتستمر الحكومة الآن من خلال وزارة الزراعة في وضع اللمسات الأخيرة على خطة التنمية الاستراتيجية للقطاع التي تركز على خمسة أولويات استراتيجية يتوجب أن تشكل أساس التنمية الزراعية في السنوات الخمس القادمة (2019–2023).

وتغطي الأولويات الاستراتيجية الخمس المجالات العريضة التالية:

1- الأمن الغذائي والتغذوي
2- التنمية الريفية المستدامة والتخفيف من الفقر
3- الصمود في وجه مخاطر المناخ والتنمية المستدامة للأراضي
4- تنمية الزراعة التجارية
5- الأداء الجيد للخدمات العامة وإيصال الخدمات.

ومع أن وسطي مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد تراجع من 16 بالمائة في تسعينيات القرن الماضي إلى 9 بالمائة، إلا أن هذا القطاع يشغل ما يقرب من ثلثي قوة العمل. وتضمنت التحديات الأخيرة تراجع صناعة السكر، وعدم القدرة على التأقلم مع تحرير التجارة، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأمراض والآفات، والقيود الموضوعة على تجارة الصادرات، وعدم اتساق دعم القطاع العام. وتتعرض الزراعة والغابات والمدن الإيكولوجية البحرية لتهديد بسبب زيادة الضغوطات السكانية والأثار السلبية لتغير المناخ.

ولتحسين الميزان التجاري الخارجي للبلاد وضمان الأمن الغذائي لجميع السكان، قامت جمهورية فيجي مؤخرا بصياغة جدول أعمال السياسة الزراعية لعام 2020 برؤية لبناء سبل عيش مجتمعية مستدامة من خلال الصادرات التنافسية والأمن الغذائي. وتوضح هذه السياسة رؤية الحكومة في القرن الحادي والعشرين لقطاع الزراعة في فيجي، وخطة إنمائية خمسية لتحديث الصناعة وجعل المزارعين أكثر تنافسية ونجاحا في الإقليم. ونتطلع للعمل بصورة وثيقة مع الشركاء مثل الصندوق في تنفيذ جدول أعمال السياسة الوطنية هذا.

سيدي الرئيس، وفي الختام، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد مجددا عن التزام فيجي بالصندوق. وإننا نؤمن بأن الصندوق يلعب دورا فريدا من نوعه في التطرق لمشاكل الفقر الريفي في فيجي وفي البلدان الجزرية في المحيط الهادي. وكشهادة

على التزامنا، أود أن أعلن عن تعهد قيمته 000 100 دولار أمريكي، نيابة عن جمهورية فيجي، للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.